تقرير مرفق *بالبيانات المالية*

تقرير المدقق إلى .....

لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية المرفقة لشركة (آ . ب . ج) كما في 31 ديسمبر (كانون أول)1 × 20 وقائمة الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذات التاريخ (الإشارة يمكن أن تكون بأرقام الصفحات). إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية الإدارة . وإن مسؤوليتنا هي في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية مستندين إلى تدقيقنا لها . كذلك قمنا بتدقيق التزام شركة (آ . ب . ج) بالأمور المحاسبية والمالية الواردة في الأقسام من ×× لغاية ×× المشمولين في الوثيقة المؤرخة 15 مايو (أيار) × 200 مع مصرف (د هـ و).

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو إلى المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) القابلة للتطبيق عند تدقيق البيانات المالية وتدقيق الالتزام. وإن هذه المعايير تتطلب بأن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لغرض الحصول على تأكيد معقول حول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة وعما إذا كانت شركة (آ . ب . ج) قد التزمت بالأقسام ذات العلاقة من الوثيقة. وتتضمن عملية التدقيق فحصاً للأدلة ، على أساس الاختبار، والتي تؤيد المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. كذلك تتضمن عملية التدقيق تحديد المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة، بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية ككل. وأننا نعتقد بأن عملية التدقيق قد وفرت لنا أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

وحسب رأينا :-

أ- إن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 1×20 ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لـ ..... (والتزاماً بـ .....).و

ب- إن الشركة كانت ملتزمة ، من كافة النواحي الجوهرية، بالأمور المحاسبية والمالية لأقسام الوثيقة المشار إليها بالفقرات السابقة كما في 31 ديسمبر (كانون أول) 1×20.

التاريخ المدقق

العنوان

«8» لاحظ الهامش (3).

ملحق (4)

أمثلة لتقارير حول ملخص للبيانات المالية

في حالة إبداء رأي غير متحفظ حول البيانات المالية السنوية المدققة

تقرير المدقق إلى .....

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة (آ . ب . ج) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر (كانون أول) 0×20، والتي استخرج منها ملخص البيانات المالية ، وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) . وقد أبدينا في تقريرنا المؤرخ في 10 مارس (آذار) 1×20 رأياً غير متحفظاً حول البيانات المالية التي استخرج منها ملخص البيانات المالية.

وفي رأينا ، فإن ملخص البيانات المالية منسجم ، من كافة النواحي الجوهرية ،مع البيانات المالية التي استخرج منها.

وللحصول على فهم أوضح للمركز المالي للشركة ولنتيجة نشاطها خلال الفترة، وكذلك لنطاق تدقيقنا، فإن ملخص البيانات المالية يجب أن يقرأ بالتزامن مع البيانات المالية التي استخرج منها ملخص البيانات المالية ومع تقريرنا حولها.

التاريخ المدقق

العنوان

في حالة إبداء رأي متحفظ حول البيانات المالية السنوية المدققة

تقرير التدقيق إلى .....

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة (آ . ب . ج) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر (كانون أول) 0×20، والتي استخرج منها ملخص البيانات المالية، وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة (أو المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة). وقد أبدينا في تقريرنا المؤرخ 10 مارس (آذار)1× 20 رأينا بأن البيانات المالية التي استخرج منها ملخص البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) ... عدا كون البضاعة قد قدرت بأكثر من قيمتها بمبلغ .....

وحسب رأينا، فإن ملخص البيانات المالية المرفق منسجم ، من كافة النواحي الجوهرية، مع البيانات المالية التي استخرج منها والتي أبدينا حولها رأياً متحفظاً.

وللحصول على فهم أوضح للمركز المالي للشركة ولنتيجة نشاطها خلال الفترة، وكذلك لنطاق تدقيقنا، فإن ملخص البيانات المالية يجب أن يقرأ بالتزامن مع البيانات المالية التي استخرج منها ملخص البيانات المالية، ومع تقريرنا حولها.

التاريخ المدقق

العنوان

«9» لاحظ الهامش (3).

تدقيق المعلومات المالية المستقبلية

THE EXAMINATION OF PROSPECTIVE FINANCIAL INFORMATION

المحتويات	الفقرات
المحتويـات	7-1
الفقرات	9-8
مقدمة	12-10
ثقة المدقق بالمعلومات المالية المستقبلية	15-13
قبول المهمة	16
معرفة طبيعة العمل	25-17
الفترة المشمولة	26
إجراءات التدقيق	33-27
عرض المعلومات والإفصاح	
تقرير حول تدقيق المعلومات المالية المستقبلية	

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية. كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة ، لتدقيق المعلومات والخدمات الأخرى ذات العلاقة.

إن المعايير الدولية للتدقيق تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية (مؤشرة بحرف أسود سميك)، كذلك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروحات وإيضاحات ومعلومات أخرى.

إن المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية يجب أن تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها ، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروحات والمعلومات الأخرى التي يتضمنها ذلك المعيار ، وليس الاعتماد على النص المنضد بالحروف السوداء السميكة فقط.

في الظروف الاستثنائية، قد يرتئي المدقق بأن من الضروري أن يحيد عن المعيار الدولي للتدقيق لكي يتمكن من تحقيق الهدف من التدقيق بشكل أكثر فعالية . في مثل هذه الحالات ، فإن على المدقق أن يكون مستعداً لتبرير هذا التخلي.

تتطلب المعايير الدولية للتدقيق تطبيقا على الأمور الهامة فقط.

إن وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام ، في الاتحاد الدولي للمحاسبين ، مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق. وفي حالة عدم وجود منظور للقطاع العام ، فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق من كافة النواحي الجوهرية ، في القطاع العام .

مقدمة

1. إن الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول مهام تدقيق المعلومات المالية المستقبلية وتقديم تقرير حولها ، والمتضمنة إجراءات اختبار التدقيق افتراضات التقدير الأفضل ، والافتراضات الظنية . ولا يطبق هذا المعيار الدولي للتدقيق على تدقيق المعلومات المالية المستقبلية والتي يعبر عنها بعبارات عامة أو روائية ، كالتي توجد في مناقشات الإدارة وتحليل التقرير السنوي للمنشأة ، علماً بان كثيراً من الإجراءات الواردة في هذا الدليل قد يكون ملائماً لمثل هذا التدقيق.

2. **يجب على المدقق أن يحصل ، عند قبوله لمهمة تدقيق المعلومات المالية المستقبلية ، على أدلة إثبات كافية وملائمة فيما إذا كانت :-**

أ- افتراضات التقدير الأفضل التي وضعتها الإدارة، والتي تستند عليها المعلومات المالية المستقبلية هي ليست غير معقولة ، وفي حالة الافتراضات الظنية، إن هذه الافتراضات متماشية مع غرض المعلومات.

ب- المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بشكل مناسب على أساس الافتراضات.

ج- المعلومات المالية المستقبلية قد عرضت بشكل ملائم، وإن جميع الافتراضات الجوهرية قد تم الإفصاح عنها بالشكل المناسب، ومن ضمنها إشارة واضحة فيما إذا كانت افتراضات التقدير الأفضل، أو كانت افتراضات ظنية.

د- المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها على أسس متماثلة مع البيانات المالية التاريخية ، مستخدمين مبادئ محاسبية ظنية.

3. (المعلومات المالية المستقبلية) تعني المعلومات المالية المستندة على افتراضات لأحداث قد تحدث في المستقبل وأفعال محتملة من قبل المنشأة. وهي ذات طبيعة غير موضوعية وإن إعدادها يتطلب بذل اجتهادات كثيرة ويمكن أن تكون المعلومات المالية المستقبلية أما على شكل تنبؤ ، أو تقدير أو مزيج من الاثنين ، مثلاً تبؤ لسنة واحدة مع تقدير لخمس سنوات.

4. (التنبؤ) يعني إعداد المعلومات المالية المستقبلية على أساس افتراضات لأحداث مستقبلية والتي تتوقع الادارة أن تحدث، وتصرفات الادارة المتوقعة كما في تاريخ اعداد المعلومات (افتراضات أفضل تقدير).

5. التقدير يعني إعداد المعلومات المالية المستقبلية على أساس:

1. افتراضات ظنية لأحداث مستقبلية ولتصرفات الإدارة والتي لا يتوقع حدوثها بالضرورة ، مثل بعض المشاريع في مراحل تأسيسها الأولى أو التي تدرس إجراء تغيير جوهري على طبيعة نشاطها . أو
2. مزيج من افتراضات التقدير الأفضل والافتراضات الظنية .

مثل هذه المعلومات تصور النتائج المحتملة في حالة حدوث حالات أو تصرفات في تاريخ إعداد هذه المعلومات (مشهد «ماذا يحدث إذا») .

6. يمكن أن تحتوي المعلومات المالية المستقبلية على البيانات أو على واحد أو أكثر من عناصر البيانات المالية ، وقد يتم إعدادها:

1. كأداة داخلية للإدارة ، مثلاً المساعدة في تقييم استثمار رأسمالي محتمل ، أو .
2. لتوزيعها على أطراف ثالثة في :-

- نشرة لتوفير معلومات للمستثمرين المحتملين حول التوقعات المستقبلية.
- تقرير سنوي لتوفير معلومات للمساهمين وللجهات النظامية وللأطراف المهتمة الأخرى.
- وثيقة معلومات للمقرضين والتي تتضمن، مثلاً، توقعات التدفق النقدي.

7. إن إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية هو من مسؤوليات الإدارة ومن ضمنها تشخيص الافتراضات التي أسست عليها، والإفصاح عنها. وقد يطلب من المدقق اختبار المعلومات المستقبلية وتقديم تقرير حولها لغرض تعزيز مصداقيتها، وذلك في حالة النية لاستخدامها من قبل طرف ثالث أو لأغراض داخلية.

ثقة المدقق بالمعلومات المالية المستقبلية

8. تتعلق المعلومات المالية المستقبلية بأحداث وأفعال لم تحدث لحد الآن وقد لا تحدث . وبالرغم من توفر أدلة لدعم الافتراضات التي استندت عليها المعلومات المالية المستقبلية، إلا أن هذه الأدلة نفسها هي ذات وجهة مستقبلية عامة، ولذا فهي متضاربة بطبيعتها، وهذا ما يميزها عن الأدلة الاعتيادية المتوفرة في عملية تدقيق المعلومات المالية التاريخية. لذا فإن المدقق ليس في وضع يمكنه من إبداء رأي فيما إذا كانت النتائج التي تظهرها المعلومات المالية المستقبلية سوف يمكن تحقيقها.

9. إضافة لذلك ، وبموجب أنواع الأدلة المتوفرة لتقييم الافتراضات التي استندت عليها المعلومات المالية المستقبلية، فقد يكون من الصعب على المدقق الحصول على مستوى كافي من القناعة لتوفير إبداء رأي إيجابي بأن الافتراضات خالية من معلومات خاطئة جوهرية. وبناء على ذلك وفي هذا المعيار الدولي للتدقيق، فإن قيام المدقق بتقديم تقرير حول صواب افتراضات الإدارة، سيوفر مستوى معتدلاً من الثقة فقط . ومع ذلك وفي حالة وجود رأي للمدقق بأنه قد حصل على مستوى مناسب من القناعة، فإن ذلك لا يمنعه من إبداء ثقته الإيجابية بما يتعلق بهذه الافتراضات.

قبول المهمة

10. قبل موافقة المدقق على قبول مهمة تدقيق المعلومات المالية المستقبلية فإن عليه دراسة عدد من الأمور، من بينها ما يلي:

- الغرض الذي ستستخدم من أجله هذه المعلومات.
- فيما إذا كان توزيع المعلومات يكون شاملاً أو محدداً.
- طبيعة الافتراضات، أي فيما إذا كانت افتراضات التقدير الأفضل أو افتراضات ظنية.
- العناصر التي سوف تتضمنها المعلومات.
- الفترة التي تغطيها المعلومات.

11. **يجب على المدقق عدم قبول، أو الانسحاب من المهمة، في حالة كون الافتراضات غير واقعية بشكل جلي، أو عند اعتقاد المدقق بأن المعلومات المالية المستقبلية سوف لا تكون مناسبة للغرض الذي أعدت من أجله.**

12. **يجب على المدقق والعميل أن يتفقا على شروط المهمة**. حيث أن من مصلحة كل من المنشأة والمدقق أن يقوم المدقق بإرسال كتاب الموافقة على التعيين، الذي سيساعد على تجنب سوء الفهم لطبيعة هذه المهمة وسينصب كتاب الموافقة على التعيين، على الأمور المذكورة في الفقرة (10)، وعلى عرض مسؤوليات الإدارة بالنسبة للافتراضات، ولتزويد، المدقق بكافة المعلومات ومصادر البيانات المستخدمة في إعداد الافتراضات.

معرفة طبيعة عمل المنشأة

13. **على المدقق أن يحصل على مستوى معرفة كاف لطبيعة العمل ليستطيع تقييم فيما إذا كانت كافة الافتراضات المهمة والمطلوبة لإعداد المعلومات المالية المستقبلية قد تم تحديدها.** كذلك يحتاج المدقق لأن يكون حسن الإطلاع على إجراءات المنشأة لإعداد المعلومات المالية المستقبلية وذلك بدراسة، على سبيل المثال ما يلي:

- الضوابط الداخلية على النظام المستخدم في إعداد المعلومات المالية المستقبلية، وخبرة ومعرفة الأشخاص القائمين على إعداد المعلومات المالية المستقبلية.

- طبيعة التوثيق المعد من قبل المنشأة لغرض دعم افتراضات الإدارة.
- مدى استعمال التقنيات الإحصائية والرياضية والأساليب المساندة للحاسوب.
- الأساليب المستعملة لتطوير وتطبيق الافتراضات.
- دقة المعلومات المالية المستقبلية المعدة في فترات سابقة وأسباب أية انحرافات مهمة.

14. **على المدقق أن يراعي مدى كون الاعتماد على المعلومات المالية التاريخية للمنشأة مبرراً.** ويتطلب من المدقق معرفة بالمعلومات المالية التاريخية للمنشأة لتقدير فيما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها على أسس منسجمة مع المعلومات المالية التاريخية ، وتوفير مقياس لدراسة افتراضات الإدارة. وسوف يحتاج المدقق إلى أن يقتنع، مثلاً، فيما إذا كانت المعلومات التاريخية ذات العلاقة قد تم تدقيقها أو مراجعتها، وفيما إذا تم استعمال مبادئ محاسبية مقبولة عند إعدادها.

15. في حالة كون تقرير التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية لفترات سابقة معدلاً أو أن المنشأة في مرحلة بدء التأسيس، فعلى المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق المحيطة وتأثيرها على تدقيق المعلومات المالية المستقبلية.

الفترة المشمولة

16. **على المدقق مراعاة الفترة الزمنية التي تشملها المعلومات المالية المستقبلية.** حيث أن الافتراضات تصبح أكثر تضارباً كلما امتدت الفترة الزمنية المشمولة ، وذلك لأن قابلية الإدارة لعمل افتراضات التقدير الأفضل تقل كلما طالت الفترة . علماً بأن الفترة سوف لا تمتد لأبعد من الوقت الذي يكون لدى الإدارة أسس معقولة لهذه الافتراضات . وأدناه بعض العوامل الملائمة لاعتبارات المدقق حول الفترة المشمولة بالمعلومات المالية المستقبلية:-

- دورة التشغيل ، مثلاً ، في حالة مشروع إنشائي ضخم ، فإن الوقت المطلوب لإنجاز المشروع قد تحدد الفترة المشمولة .
- درجة الاعتماد على الفرضيات ، مثلاً ، إذا كانت المنشأة تقوم بتقديم منتوج جديد فإن الفترة المستقبلية المشمولة قد تكون قصيرة ومقسمة إلى أجزاء صغيرة ، كأسابيع أو أشهر . وبديلاً لذلك ، في حالة كون العمل الأوحد للمنشأة هو امتلاك العقار بعقود إيجار رأسمالية طويلة الأجل فإن فترة مستقبلية أطول نوعاً ما قد تكون معقولة.
- احتياجات مستخدمي البيانات ، فمثلاً ، قد تعد المعلومات المالية المستقبلية لأغراض طلب قرض لفترة من الوقت للحصول على الأموال الكافية للتسديد ، وبديلاً لذلك ، فإن المعلومات قد يتم إعدادها للمستثمرين مع بيع سندات وذلك لإيضاح الاستعمال المنوي القيام به باستخدام عائداتها في فترات لاحقة.

إجراءات التدقيق

17. تتضمن الاعتبارات التي يراعيها المدقق ، عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق ما يلي :-

أ. احتمال وجود معلومات خاطئة جوهرية.
ب. المعرفة التي تم الحصول عليها خلال المهمات السابقة.
ج. كفاءة الإدارة المتعلقة بإعداد المعلومات المالية المستقبلية.
د. مدى تأثر المعلومات المالية المستقبلية باجتهادات الإدارة، و .
هـ. كفاية وموثوقية المعلومات الجوهرية.

18. يقوم المدقق بتقييم مصدر وموثوقية الأدلة التي تدعم افتراضات التقدير الأفضل المقدم من الإدارة. ويتم الحصول على الأدلة الكافية والملائمة لدعم مثل هذه الافتراضات من مصادر داخلية وخارجية، ومن ضمنها مراعاة الافتراضات في ضوء المعلومات التاريخية، وتقييم فيما إذا كانت هذه الافتراضات قد استندت على خطط يمكن للمنشأة تحقيقها من خلال قدراتها المتوفرة.

19. في حالة استخدام الافتراضات الظنية ، فإن على المدقق أن يراعي فيما إذا تم أخذ جميع المضامين المهمة لهذه

الافتراضات بعين الاعتبار ، مثلاً ، في حالة افتراض ازدياد حجم المبيعات وتجاوزه لطاقة مصنع المنشأة الحالي ، فإن المعلومات المالية المستقبلية سوف تحتاج إلى أن تتضمن الاستثمارات الضرورية للطاقة الإضافية للمصنع، أو تكلفة الوسائل البديلة لمجابهة المبيعات المتوقعة، كعقود المنتجين الثانويين.

20. بالرغم من عدم وجود حاجة للحصول على أدلة تدعم الافتراضات الظنية، إلا أن المدقق يحتاج إلى أن يحصل على قناعة بأنها منسجمة مع أغراض المعلومات المالية المستقبلية، وأنه لا يوجد هناك ما يدعو للاعتقاد بأنها غير واقعية.

21. يحتاج المدقق، لغرض حصوله على قناعة بأن المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بشكل مناسب من افتراضات الإدارة، القيام مثلاً باختبارات كتابية كإعادة احتساب أو فحص الثوابت الداخلية، أي ، هل أن الأعمال التي تنوي الإدارة القيام بها منسجمة مع بعضها البعض، وأنه لا توجد هناك أية دلائل على عدم انسجام في تحديد المبالغ المستندة على متغيرات عامة مثل أسعار الفائدة.

22. على المدقق أن يركز على مدى التأثير الأساسي للمناطق ذات الحساسية الخاصة للتغييرات على النتائج التي تظهرها المعلومات المالية المستقبلية . حيث أن ذلك سوف يؤثر على المدى الذي سيسعى إليه المدقق للحصول على أدلة ملائمة . كذلك سوف تؤثر هذه المناطق على تقييم المدقق لملائمة وكفاية الإفصاح.

23. في حالة تكليفه التدقيق عنصر واحد أو عدة عناصر من المعلومات المالية المستقبلية كأحد البيانات المالية، فإن من المهم قيام المدقق بمراعاة العلاقة المتبادلة بين الأجزاء الأخرى في البيانات المالية.

24. في حالة وجود أي جزء قد تم انقضاؤه من الفترة الحالية من المعلومات المالية المستقبلية، فإن على المدقق دراسة مدى الحاجة إلى تطبيق الإجراءات على المعلومات التاريخية. علماً بأن الإجراءات سوف تتباين حسب الظروف، مثلاً، كم هي المدة التي انقضت من الفترة المستقبلية.

25. على المدقق أن يحصل على إقرارات مكتوبة من الإدارة تتعلق بالاستخدام المنوي للمعلومات المالية المستقبلية، واكتمال الافتراضات المهمة للإدارة ، وقبول الإدارة لمسئوليتها حول المعلومات المالية المستقبلية.

عرض المعلومات والإفصاح

26. في حالة تقييم عرض ، والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ، فإن المدقق سوف يحتاج ، إضافة لأية متطلبات خاصة لقوانين وأنظمة ومعايير مهنية ذات علاقة، إلى الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان:

أ. عرض المعلومات المالية المستقبلية مفيداً وليس مضللاً.

ب. السياسات المحاسبية قد تم الإفصاح عنها بشكل واضح في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية.

ج. إن هناك حاجة للإيضاح فيما إذا كانت الافتراضات تمثل التقديرات الأفضل للإدارة أو أنها ظنية . وفي حالة كون الافتراضات قد جرت في مناطق مهمة لدرجة عالية من الشك ، فإن هذا الشك وما يتبعه من حساسية النتائج إلى إفصاح مناسب.

د. الإفصاح عن تاريخ إعداد المعلومات المالية المستقبلية. وتحتاج الإدارة إلى تأييد كون الافتراضات كانت مناسبة في ذلك التاريخ ، بالرغم من أن المعلومات الأساسية قد تكون مجمعة خلال فترة من الزمن.

هـ. الافتراضات قد تم الإفصاح عنها بشكل ملائم في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية. إن هناك حاجة للإيضاح فيما إذا كانت الافتراض تمثل التقديرات الأفضل للإدارة أو أنها ظنية. وفي حالة كون الافتراضات قد جرت في مناطق مهمة ومعرضة لدرجة عالية من الشك، فإن هذا الشك وما يتبعه من حساسية النتائج تحتاج إلى إفصاح مناسب.

ز. الأسس المعتمدة في وضع مواقع لمدى محدد قد تمت الإشارة إليها بشكل واضح ، وإن المدى لم يتم اختياره بطريقة متحيزة أو مضللة، وذلك في حالة كون النتائج الظاهرة في المعلومات المالية المستقبلية قد تم التعبير عنها بلغة المدى.

ح. هناك أية تغييرات في السياسة المحاسبية منذ أن تم الإفصاح عن آخر بيانات مالية تاريخية ، مع بيان أسباب التغيير وتأثيره على المعلومات المالية المستقبلية.

تقرير حول تدقيق المعلومات المالية المستقبلية

27. **يجب أن يحتوي التقرير المقدم من قبل المدقق حول تدقيق المعلومات المالية المستقبلية على ما يلي:**

أ- عنوان التقرير

ب. الجهة التي يوجه إليها التقرير .

ج. تعريف بالمعلومات المالية المستقبلية .

د. الإشارة إلى المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير أو الممارسات الوطنية المطبقة على تدقيق المعلومات المالية المستقبلية.

هـ. بيان بأن الإدارة مسؤولة عن المعلومات المالية المستقبلية ومن ضمنها الافتراضات التي اعتمدت عليها.

و. عندما يكون ملائماً ، الإشارة للغرض من و / أو التوزيع المحدد للمعلومات المالية المستقبلية

ز. بيان بثقة سالبة حول فيما إذا كانت الافتراضات توفر أساساً معقولاً للمعلومات المالية المستقبلية .

ح. رأي حول فيما إذا تم إعداد المعلومات المالية المستقبلية بشكل ملائم استناداً للافتراضات ، وأنه قد تم عرضها وفقاً للإطار المناسب للتقارير المالية .

ط. تحذير مناسب يتعلق بإمكانية بلوغ النتائج التي أشير إليها بالمعلومات المالية المستقبلية .

ي. تاريخ التقرير الذي يجب أن يكون هو تاريخ إنجاز الإجراءات .

ك. عنوان المدقق ، و .

ل. توقيع المدقق .

28. مثل هذا التقرير سوف:

- يبين، استنادا إلى اختبار الأدلة المؤيدة للافتراضات ، فيما إذا كان هناك أي شيء قد أثار انتباه المدقق والذي من شأنه أن يؤدي إلى اعتقاد المدقق بأن هذه الافتراضات لا توفر أساساً معقولاً لمعلومات مالية مستقبلية.
- يبدي رأياً فيما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بشكل مناسب وعلى أساس الافتراضات، وتم عرضها وفقاً لإطار التقارير المالية الملائم.
- يبين بان:

- من المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن المعلومات المالية المستقبلية لكون الأحداث المتوقعة لا تحدث غالباً كما هو متوقع وأن الاختلاف قد يكون جوهرياً. وبطريقة مماثلة عندما يتم إظهار المعلومات المستقبلية على شكل مدى، فإنه يجب أن يبين بأنه لا يوجد هناك ثقة بأن النتائج الفعلية سوف تقع ضمن ذلك المدى. و

- في حالة التقدير ، فإن المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها لـ (يذكر العرض)، باستخدام مجموعة من الافتراضات التي تتضمن افتراضات ظنية لأحداث مستقبلية ولتصرفات الإدارة والتي لا يتوقع أن تحدث بالضرورة. وبناء عليه ، فإنه سيتم تحذير القراء بعدم استجابة المعلومات المالية المستقبلية إلا للغرض الموصوف.

29. وأدناه مثالاً مقتبساً من تقرير غير معدل حول التنبؤ :

> لقد قمنا بتدقيق التنبؤ وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المتعلقة بتدقيق المعلومات المالية المستقبلية». إن الإدارة مسؤولة عن التنبؤ الذي يتضمن الإفتراضات الظاهرة في الملاحظة × التي تم الإستناد عليها. وإستناداً لمراجعتنا للأدلة التي تدعم هذه الإفتراضات ، فإنه لم يكن هناك أي شيء قد أثار انتباهنا والذي من شأنه أن يؤدي إلى اعتقادنا بأن هذه الإفتراضات لا توفر أساساً معقولاً للتنبؤ. إضافة لذلك وحسب رأينا فإن التنبؤ قد تم إعداده بشكل مناسب على أساس الإفتراضات، كما تم عرضه وفقاً لـ .....
>
> ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن المتنبأ بها لكون الأحداث المتوقعة لا تحدث غالباً كما هو متوقع ، وأن الإختلاف قد يكون جوهرياً.

30. أدناه مثالاً مقتبساً من تقرير غير معدل حول التقدير

> لقد قمنا بتدقيق التقدير وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المتعلقة بتدقيق المعلومات المالية المستقبلية . إن الإدارة مسؤولة عن التقدير الذي يتضمن الإفتراضات الظاهرة في الملاحظة × التي تم الإستناد عليها.
>
> إن هذا التقدير قد تم إعداده لـ (يذكر الغرض). وبالنظر لكون المنشأة في مرحلة بدء التأسيس فإن التقدير قد تم إعداده بإستخدام مجموعة الإفتراضات التي تتضمن افتراضات ظنية لأحداث مستقبلية ولتصرفات الإدارة والتي لا يتوقع أن تحدث بالضرورة . وبناءً عليه فإننا نحذر القراء بأن هذا التقدير قد لا يكون ملائماً إلا للغرض الذي تم وضعه أعلاه.
>
> واستنادا لتدقيقنا للأدلة التي تدعم هذه الافتراضات، فإنه لم يكن هناك أي شيء قد أثار انتباهنا والذي من شأنه أن يؤدي إلى إعتقادنا بأن هذه الافتراضات لا توفر أساساً معقولاً للإسقاط ، على إفتراض (بيان أو الإشارة إلى الافتراضات الظنية). إضافة لذلك وحسب رأينا فإن الإسقاط قد تم إعداده بشكل مناسب وعلى أساس الافتراضات، كما تم عرضه وفقاً لـ .....
>
> وحتى لو أن الأحداث المتوقعة حسب الافتراضات الظنية الموصوفة أعلاه قد حدثت، إلا أنه من المحتمل أن تكون النتائج الفعلية مختلفة عن الإسقاط نظراً لكون الأحداث المتوقعة لا تحدث غالباً كما هو متوقع وأن الاختلاف قد يكون جوهرياً.

31. في حالة اعتقاد المدقق بأن عرض المعلومات المالية المستقبلية والإفصاح عنها لم يكن كافياً، فإن على المدقق إبداء رأي متحفظ أو رأي معاكس في تقريره حول المعلومات المالية المستقبلية، أو الانسحاب من المهمة حسبما هو ملائم. وكمثال على ذلك هو في حالة عدم إفصاح المعلومات المالية بشكل مناسب عن تبعات أية افتراضات ذات طبيعة عالية من الحساسية.

32. في حالة اعتقاد المدقق بأن إحدى الافتراضات المهمة أو عدد منها لا توفر أساساً معقولاً للمعلومات المالية المستقبلية المعدة على أساس افتراضات التقدير الأفضل، أو أن أحد الافتراضات المهمة أو عدد منها لا توفر أساساً معقولاً للمعلومات المالية المستقبلية حسب الافتراضات الظنية، فإن على المدقق إما أن يبدأ رأياً معاكساً في تقريره حول المعلومات المالية المستقبلية أو الانسحاب من المهمة.

33. في حالة تأثر عملية التدقيق بحالات تمنع تطبيق أحد الإجراءات أو عدد منها والتي تعتبر ضرورية في مثل تلك الظروف، فإن على المدقق إما أن ينسحب من المهمة أو أن يمتنع عن إبداء الرأي، مع قيامه بوصف نطاق التحديدات ضمن تقريره حول المعلومات المالية المستقبلية.